٣- حال التنمية فى مصر .. تحليل الوضع الحالى

وفقاً للتعريف الذى تتبناه الورقة لمفهوم "التنمية"، ليكون أكثر شمولاً من تحقيق مستويات مرتفعة من النمو الاقتصادى. وفيما يخص الحالة المصرية، بدأت جهود التنمية التى تبنتها الحكومة - بعد حرب أكتوبر ١٩٧٣ - بانتهاج سياسة الانفتاح الاقتصادى. وقد ارتبطت تلك الجهود بتحقيق معدلات نمو اقتصادى مرتفعة فى بعض الفترات، مع انخفاض التحسينات المُحققة فى التنمية البشرية، مقيساً بمؤشر برنامج الأمم المتحدة الإنمائى. يأتى هذا القسم للوقوف على حال نمو الاقتصاد المصرى، وما إذا كان قد انعكس على تطوُّر مستويات التنمية وتأثر بها، مع طرح بعض التفسيرات لواقع العلاقة فيما بينهما.

٣. ١ تحليل الأداء التنموى وعلاقته بالنمو الاقتصادى

تُشير الكتابات الاقتصادية إلى أن التنمية - من منظور اقتصادى- لا تنطوى فقط على إنجاز معدلات نمو اقتصادى مرتفعة، ولكن هناك العديد من العوامل التى يتعين أن تشهد تطويراً عبر الفترات المتعاقبة من بينها الهيكل القطاعى لقوة العمل ولتوليد الناتج، والإنتاجية. وتكتسب التحولات فى الهيكل القطاعى للاقتصاد الوطنى أهمية عالية، ذلك أن تغير الهيكل القطاعى لصالح القطاعات ذات القيمة المضافة المرتفعة - وبخاصة الصناعات التحويلية - يسهم فى تحقيق مستوى أعلى من التنمية الاقتصادية.

وفيما يخص الحالة المصرية - كما يعرض الشكل رقم (١) - سجل الناتج المحلى الإجمالى (بتكلفة عوامل الإنتاج بالأسعار الثابتة لعام ١٩٨٢/٨١) معدلات نمو سنوية غير مستقرة الاتجاه خلال الفترة (١٩٨٣/١٩٨٢ - ٢٠٠٧/٢٠٠٦). فقد تراوح المعدل بين أدنى قيمة (٠,٣%) عام ١٩٨٧/١٩٨٦ وأعلى قيمة (٧,١%) عام ٢٠٠٧/٢٠٠٦. وفى المقابل، يُشير تطور التوزيع النسبى لهيكل توليد الناتج المحلى الإجمالى إلى أن نسبة مساهمة مجموعات القطاعات الاقتصادية لم تشهد تغيراً ملموساً خلال الفترة (١٩٨٣/٨٢ - ٢٠٠٧/٢٠٠٦) كما يعرض الشكل رقم (٢). فقد سجل النصيب النسبى للقطاعات السلعية[8] ٤٥% من قيمة الناتج المحلى الإجمالى المتولد، بانخفاض ٥% عن نصيبه فى بداية الفترة. هذا وقد أسهم القطاع الصناعى فى توليد ١٨,٦% من الناتج المحلى الإجمالى عام ٢٠٠٧/٢٠٠٦، مقارنة بنحو ١٢,٧% عام ١٩٨٣/١٩٨٢. وفى المقابل، انخفض الوزن النسبى لقطاع الزراعة من ١٨,٨% فى بداية الفترة إلى نحو ١٢,٦% عام ٢٠٠٧/٢٠٠٦.

[8] تشمل مجموعة القطاعات السلعية كلا من الزراعة، الصناعة والتعدين، البترول ومنتجاته، الكهرباء، والتشييد.

شكل (١)

الاقتصاد المصرى: تطور معدل نمو الناتج المحلى الإجمالى (بتكلفة عوامل الإنتاج بالأسعار الثابتة لعام ١٩٨٢/٨١) خلال الفترة (يونيو ١٩٨٣ - ٢٠٠٧)

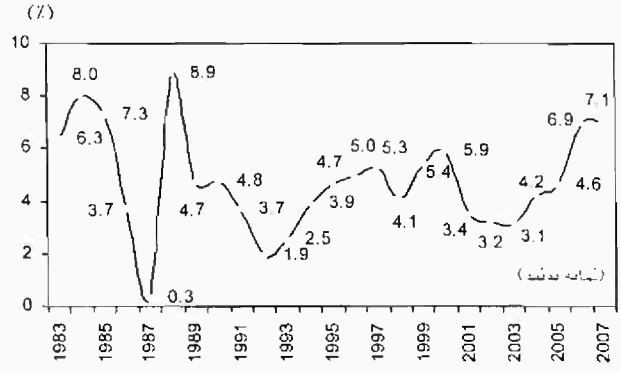

المصدر: تم تطوير الشكل باستخدام بيانات وزارة الدولة للتنمية الاقتصادية، سلسلة البيانات الأساسية: الناتج والاستثمار والتشغيل والأجور خلال الفترة ١٩٨٢/٨١ - ٢٠٠٧/٠٦.

شكل (٢)

الاقتصاد المصرى: تطور الهيكل النسبى للناتج المحلى الإجمالى خلال الفترة (١٩٨٣/٨٢ – ٢٠٠٧/٢٠٠٦)

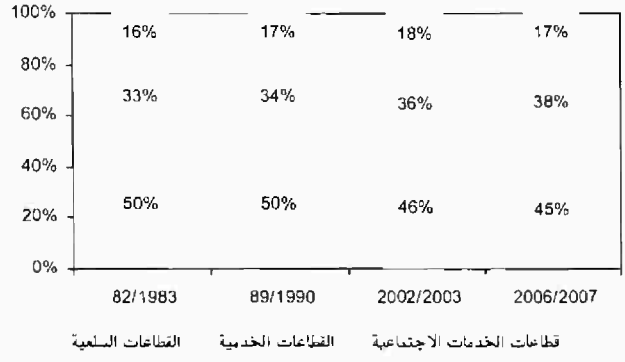

المصدر: تم تطوير الشكل باستخدام بيانات وزارة الدولة للتنمية الاقتصادية، سلسلة البيانات الأساسية: الناتج والاستثمار والتشغيل والأجور خلال الفترة ١٩٨٢/٨١ - ٢٠٠٧/٠٦.

وهكذا، يمكن القول بأن النمو الاقتصادى المتحقق لم يواكبه تطور فى مستوى التنمية الاقتصادية وفقا لنتائج تحليل هيكل التركيبة القطاعية. يؤيد ذلك العديد من الدراسات التى تشير إلى تدنى مستوى إنتاجية عوامل الإنتاج، وضعف الكفاءة المؤسسية فى مصر مقارنة بالعديد من الدول المتقدمة والاقتصادات الناشئة.

وعلى صعيد متصل، تبدو أهمية تحليل العلاقة بين النمو المتحقق للناتج المحلى الإجمالى والتحسينات التى طرأت على مؤشر التنمية البشرية مقيسة بمؤشرها

الصادر عن برنامج الأمم المتحدة الإنمائى.[9] وفى هذا الإطار، كما يعرض الشكل رقم (٣) والذى يركز على الفترة (١٩٩٧ – ٢٠٠٥) – يمكن القول بأن نمو الاقتصاد المصرى لم يُواكبه تحسُّن ملحوظ فى مستوى التنمية البشرية. فكما يوضح الشكل يمكن القول بأن مؤشر التنمية البشرية لمصر قد شهد تحسناً طفيفاً عبر فترة الدراسة، بغض النظر عما إذا كان معدل النمو الاقتصادى قد سجل مستويات مرتفعة أو منخفضة.

شكل (٣)

المجتمع المصرى تطور معدل التغير فى الناتج المحلى الإجمالى (بتكلفة عوامل الإنتاج بالأسعار الثابتة لعام ١٩٨٢/٨١) ومؤشر التنمية البشرية خلال الفترة (١٩٩٧ – ٢٠٠٥)

	(درجة)	(٪)
2005	0.708	4.6
	0.702	4.2
2003	0.659	3.1
	0.653	3.2
2001	0.648	3.4
	0.659	5.9
1999	0.635	5.4
	0.623	4.1
1997	0.616	5.3

مؤشر التنمية البشرية نمو الناتج المحلى الإجمالى

المصدر: تم تطوير الشكل باستخدام بيانات وزارة الدولة للتنمية الاقتصادية لتقارير التنمية البشرية الصادرة عن برنامج الأمم المتحدة الإنمائى خلال الفترة ١٩٩٨ – ٢٠٠٨.

ومن ثُم يمكن القول بأن التنمية التى شهدها المجتمع المصرى كانت "تنمية غير متوازنة" ترتكز فى الأساس على النمو الاقتصادى – رغم انخفاض مستوياته خلال فترة الدراسة – دون إحداث تحسينات ملموسة فى حال التنمية. تلك الظاهرة يؤيدها الأستاذ "جوستاف رانيس" وآخرون (Gustav Ranis et al; 2006)[10] والذى قام بتصنيف مجموعة من دول العالم إلى أربع مجموعات رئيسية وفقاً لكل من التحسينات المحققة فى مستوى التنمية البشرية – كمؤشر معبر عن حال التنمية – والنمو الاقتصادى خلال الفترة الزمنية (١٩٦٠ – ٢٠٠١). ففى هذا السياق، قامت الدراسة بالتمييز – وفقاً للعلاقة بين التنمية البشرية والنمو الاقتصادى – بين أربع مجموعات كالتالى:[11]

[9] هو مؤشر مركب يقيس متوسط التحسن الذى شهدته دولة ما فيما يخص ثلاثة أبعاد مرتبطة بالتنمية، وهى: حياة ممتدة وصحية، والوصول إلى المعرفة، ومستوى معيشة ملائم. ويأخذ المؤشر قيمة بين الصفر (أدنى مستوى تنمية بشرية) والواحد (أعلى مستوى تنمية بشرية).

[10] Ranis, Gustav and Stewart Frances, "Successful Transition Towards a Virtuous Cycle of Human Development and Economic Growth: Country Studies" Yale University, Economic Growth Center Discussion Paper No. 943, September 2006, http://ssrn.com/abstract=920603

[11] استندت الدراسة فى بناء تلك الحلقات على علاقتين: الأولى تنطلق من النمو الاقتصادى إلى التنمية البشرية، وتشير إلى الكيفية التى يتم من خلالها تخصيص الناتج المحلى الإجمالى، وكيف تقوم الحكومة والقطاع العائلى باتخاذ قرار بشأن نسبة الموارد التى يتم انفاقها على بنود تسهم فى تحسين التنمية البشرية، مثل التعليم والمياه والرعاية الصحية. كذلك تشير إلى النسبة التى يتم تخصيصها لمنظمات المجتمع المدنى لتطوير مستوى التنمية البشرية. أما العلاقة الثانية فهى تنطلق من التنمية البشرية إلى "النمو

- مجموعة الحلقة الفعَّالة (Virtuous Cycle): وتنتمى إليها مجموعة الدول التى تتمتع بعلاقة قوية فى الاتجاهين بين النمو الاقتصادى والتنمية البشرية، بما يؤدّى إلى وجود علاقة تغذية مرتدة فعَّالة لتحقيق مزيد من التحسين فى كل منهما.
- مجموعة الحلقة المُفرغة (Vicious Cycle): وفيها تعانى الدولة من فخ تدنّى النمو الاقتصادى وانخفاض التحسين فى التنمية البشرية، مع وجود علاقة تغذية مرتدة سلبية.
- مجموعتا الحلقة غير المتوازنة (Lopsided Cycle): ويمثلها حالة الدولة التى تتمتع بعلاقة قوية من النمو الاقتصادى إلى التنمية البشرية ولكن العلاقة العكسية ضعيفة فتكون "الحلقة غير متوازنة لصالح التنمية البشرية"، أو العكس فى حالة "الحلقة غير متوازنة لصالح النمو الاقتصادى".

وفيما يخص الحالة المصرية فقد أشارت نتائج الدراسة إلى أن الاقتصاد المصرى كان ضمن مجموعة "الدول غير المتوازنة لصالح النمو الاقتصادى" خلال الفترة (١٩٦٠-١٩٨٠) كما يعرض الجدول رقم (١). إلا أنه خلال الفترة (١٩٨١ - ٢٠٠١)، انتقلت مصر إلى مجموعة الدول سيئة الأداء التى تواجه "الحلقة المفرغة"، حيث تُعانى من انخفاض مستوى التنمية البشرية الذى يؤثر على معدلات النمو الاقتصادى، بما ينعكس بدوره مرة أخرى على تحسين مستوى التنمية البشرية. وبالنظر إلى الأداء التنموى لمجموعة الدول المقارنة الأخرى فى الجدول، يمكن القول بأن الدول التى ارتقت إلى مجموعة الدول المتقدمة، والتى سجلت معدلات تنموية مرتفعة هى تلك التى كانت تنتمى إلى الدول الفعَّالة أو ذات النمو غير المتوازن لصالح التنمية البشرية. أما تلك الدول التى يتسم أداؤها بعدم التوازن لصالح النمو الاقتصادى فهى عادة ما يتراوح أداؤها بين تلك الفئة ومجموعة الدول التى تعانى من "الحلقة المفرغة".

الاقتصادى"، حيث توضح كيف تنعكس تلك الجهود كتغذية مرتدة لتطوير أداء النمو الاقتصادى، إلى جانب كل من الاستثمارات المحلية والأجنبية، والتكنولوجيا، والبيئة السياسية إلى جانب عوامل أخرى.

جدول (١)

الأداء الفعال، وغير المتوازن، والسيئ لمجموعة مختارة من الدول وفقاً لمؤشرى النمو الاقتصادى والتنمية البشرية خلال الفترة (١٩٦٠ – ٢٠٠١)

الدولة	الفترة ١٩٦٠-١٩٧٠	الفترة ١٩٧٠-١٩٨٠	الفترة ١٩٨٠-١٩٩٠	الفترة ١٩٩٠-٢٠٠١
كوريا الجنوبية	فعّال	فعّال	فعّال	فعّال
الصين	غير متوازن لصالح التنمية البشرية	فعّال	فعّال	فعّال
ماليزيا	فعّال	فعّال	غير متوازن لصالح التنمية البشرية	فعّال
تايلاند	فعّال	فعّال	فعّال	غير متوازن لصالح التنمية البشرية
هونج كونج	فعّال	فعّال	فعّال	غير متوازن لصالح التنمية البشرية
البرازيل	فعّال	فعّال	غير متوازن لصالح التنمية البشرية	غير متوازن لصالح التنمية البشرية
جنوب إفريقيا	فعّال	غير متوازن لصالح التنمية البشرية	غير متوازن لصالح التنمية البشرية	غير متوازن لصالح التنمية البشرية
الإمارات العربية المتحدة	–	غير متوازن لصالح التنمية البشرية	غير متوازن لصالح التنمية البشرية	غير متوازن لصالح التنمية البشرية
تركيا	–	حلقة مُفرغة	حلقة مُفرغة	غير متوازن لصالح التنمية البشرية
الهند	حلقة مُفرغة	حلقة مُفرغة	غير متوازن لصالح النمو الاقتصادى	حلقة مُفرغة
مصر	غير متوازن لصالح النمو الاقتصادى	غير متوازن لصالح النمو الاقتصادى	حلقة مُفرغة	حلقة مُفرغة

Source: Boozer, Michael, et al, "Paths to Success: The Relationship Between Human Development and Economic Growth", Yale University, Economic Growth Center, Center Discussion Paper no. 874, December 2003, Table 1.

٣. ٢ تطور الأداء الاقتصادى

أشار العرض السابق إلى أن أداء الاقتصاد المصرى خلال الفترة (١٩٧٥ – ٢٠٠٥) كان متحيزاً فى بعض سنواته لتحقيق نمو اقتصادى دون إحراز تقدم ملموس فى مستوى التنمية البشرية، وفى سنوات أخرى كان هناك تدنٍ فى مستوى النمو الاقتصادى ومع تواضح درجة التحسن فى حال التنمية. ولعل ذلك يعود فى جزء منه إلى سلوك الفاعلين الرئيسيين فيما يخص جهود التنمية البشرية وأسلوب تخصيص الدخل المتاح بين بنود الإنفاق المختلفة. وهكذا تبدو أهمية التعرف على

الملامح الرئيسية لتلك الفترة. وحتى يتسنى ذلك يمكن الاسترشاد بمجموعة من النقاط المميزة لتحليل مراحل تطوره المختلفة. وفى هذا السياق، يمكن التمييز بين خمس مراحل مر بها الاقتصاد المصرى بداية من عام ١٩٧٤ كالتالى.

تمثلت بداية **الفترة الأولى (١٩٧٤ – ١٩٨١)** فى الإعلان عن بدء تبنى سياسة الانفتاح الاقتصادى – وفقاً "لورقة أكتوبر" التى أصدرها الرئيس الراحل محمد أنور السادات فى أبريل ١٩٧٤ –ودعوة القطاع الخاص المصرى إلى زيادة مساهمته فى التنمية، وفتح أبواب الاقتصاد المصرى أمام الاستثمار العربى والمشروعات العربية المشتركة، ورأس المال الأجنبى. عالمياً، كانت تلك الفترة قد شهدت نمواً فى نشاط الشركات متعدية الجنسيات، مع التوسع فى إقامة المشروعات المشتركة وصناديق التنمية العربية، بالإضافة إلى التطور الملحوظ فى عالم التكنولوجيا، وخاصة فى مجالى المعلوماتية والاتصالات.

ولعل أهم سمات تلك الفترة الطفرة التى شهدتها موارد النقد الأجنبى، كما يعرض الجدول رقم (٢)، لتزيد إلى الضعف خلال الفترة ١٩٧٥ – ١٩٨٠، مسجلة ١٠٥٩٩ مليون دولار أمريكى. كان ذلك محصلة لعوامل عدة من بينها:

جدول (٢)

الاقتصاد المصرى: تطور هيكل الموارد الرئيسية للنقد الأجنبى فى الفترة (١٩٧٥ – ١٩٨٠)

(القيمة بالمليون دولار أمريكى)

القطاع	١٩٧٥		١٩٨٠	
	القيمة	الأهمية النسبية	القيمة	الأهمية النسبية
تحويلات العاملين المصريين بالخارج	٣٦٦	٧,١٪	٢٦٩٦	٢٥,٤٪
الدخل السياحى	٢٧١	٥,٣٪	٨٠٨	٧٦٪
رسوم قناة السويس	٤٧	٠,٩٪	٦٤٤	٦,١٪
صادرات البترول	١٣٢	٢,٦٪	٢٤٦٧	٢٣,٣٪
المعونات الرسمية	٢٢٠٥	٤٢,٧٪	١٣٨٧	١٣,١٪
مصادر أخرى	٢١٣٩	٤١,٤٪	٢٥٩٧	٢٤,٥٪
الإجمالى	٥١٦٠	١٠٠٪	١٠٥٩٩	١٠٠٪

المصدر: ابراهيم العيسوى، الاقتصاد المصرى فى ثلاثين عاما: تحليل التطورات الاقتصادية الكلية منذ عام ١٩٧٤ وبيان تداعياتها الاجتماعية مع تصور لنموذج تنموى بديل، (القاهرة: المكتبة الأكاديمية، ٢٠٠٧)، الطبعة الأولى.

- بدء تدفق العمالة العربية – ومنها المصرية – والآسيوية على الدول العربية المنتجة والمصدرة للنفط – وبخاصة الدول الخليجية عام ١٩٧٤. كان ذلك نتيجة للوفرة النقدية لدى تلك الدول، من جهة، وتشجيع حكومة الدولة العاملين للسفر والعمل بتلك الدول كأحد آليات علاج مشكلة البطالة. وكما يعرض الجدول، ارتفعت نسبة تحويلات العاملين المصريين بالخارج كنسبة من إجمالى المصادر الرسمية للنقد الأجنبى من ٧,١% عام ١٩٧٥ إلى ما يزيد على ٢٥% عام ١٩٨٠، علماً بأن قيمتها كانت قد ارتفعت من ٢٦٦ مليون دولار أمريكى إلى ٢٦٩٦ مليون دولار خلال الفترة.

- تنامى الصادرات البترولية بعد استرداد حقول سيناء عام ١٩٧٥ وارتفاع أسعاره فى نتيجة الصدمة البترولية الأولى.
- تنامى قيمة رسوم قناة السويس بعد إعادة فتحها عام ١٩٧٥، بعد أن ظلت مُغلقة أمام الملاحة البحرية منذ وقوع حرب يونيو ١٩٦٧.

ومن جهة أخرى، كان عام ١٩٧٥ قد شهد صدور القانون ١١٨ بشأن سلع الاستيراد، والذى استهدف كسر احتكار الدولة للتجارة الخارجية، وسمح القانون للقطاع الخاص باستيراد جميع السلع عدا التى اعتبر منها مهماً من الناحية الصحية أو الإستراتيجية (مثل القمح). وقد كان لذلك القانون نتائج أساسية على النمو طويل الأجل فى الاقتصاد المصرى، لإحداثه تغيير أساسى فى تنظيم التجارة الخارجية. فمع السماح للقطاع الخاص المصرى والأجنبى بممارسة هذا النشاط، فسوف يتحدد – كماً ونوعاً – باعتبارات الربح. ولما كانت السلع الاستهلاكية أسهل فى التعامل عليها من السلع الوسيطة والاستثمارية، فقد ساعد القانون على تغيير التركيب السلعى لواردات مصر لصالح السلع الاستهلاكية. وهكذا قفزت نسبة الواردات من السلع والخدمات إلى الناتج المحلى الإجمالى من ١٩% فى بداية السبعينيات إلى ٤٨% فى سنة ١٩٧٩.

بعبارة أخرى، أدى تحرير التجارة الخارجية إلى تدفق ضخم للمنتجات المستوردة، مما ساعد على تسارع معدلات زيادة الاستهلاك المحلى لدرجة أن الانفتاح صار يوصف بأنه "انفتاح استهلاكى" و"انفتاح استيرادى". وقد غذى الاتجاهات الاستهلاكية والاستيرادية أمران رئيسيان:

- نمو الإيرادات الخارجية المرتبطة بتصدير البترول – مع الارتفاعات الكبيرة فى أسعاره– وتدفق تحويلات المصريين العاملين فى الدول العربية البترولية، وحصول مصر على حصيلة كبيرة من النقد الأجنبى من خلال القروض والمعونات الأجنبية.
- التفاوتات المتزايدة فى توزيع الدخل والثروة، وظهور طبقة من الأغنياء مارسوا نمطاً استهلاكياً غير رشيداً ، أثر كذلك على أنماط استهلاك بقية الطبقات بما فى ذلك ذوى الدخول المتوسطة والمنخفضة.

وقد كانت نتيجة ذلك أن عانى المجتمع المصرى مما يُطلق عليه "المرض الهولندى"(Dutch Disease)[١٢] والذى يتمثل جوهره فى وجود وفرة من الأموال للمجتمع دون أن تكون ناتجة عن استثمارات منتجة داخل أراضية، بل فى أغلب الأحيان تكون نتيجة لثروات ناضبة أو تدفق أموال من خارج الدولة. هذا ويعرض الإطار رقم (٣) ملامحه الرئيسية.

[12] دخل تعبير المرض الهولندي قاموس المصطلحات على الصعيد العالمي منذ ٣١ عاما بالضبط. أول من نشر المصطلح كان مجلة «الإيكونومست» البريطانية التي طالعت به القراء في أحد أعدادها الصادرة عام ١٩٧٧.

فقد شهدت تلك الفترة ارتفاع الأسعار النسبية للسلع غير قابلة للاتجار مقارنة بالسلع القابلة للإتجار، الأمر الذى أدّى إلى بروز ظاهرة «اللا تصنيع». فقد شهدت تلك الفترة زيادة الطلب على العقارات والأراضى والإنفاق الاستهلاكى - الحكومى والعائلى. هذا إلى جانب ضعف السلع القابلة للإتجار والمنتجة محلياً عن المنافسة فى السوقين المحلى والعالمى، الأمر الذى انعكس على تنامى عجز الميزان التجارى مع العالم الخارجى.

إطار (٣)
المرض الهولندى .. السمات الرئيسية والأمثلة التاريخية

- يصف المرض الهولندى حالة الكسل والتراخى الوظيفى أصابت الشعب الهولندى فى النصف الأول من القرن الماضى ١٩٠٠ - ١٩٥٠، بعد اكتشاف النفط فى بحر الشمال. حيث اتجه الشعب الهولندى إلى الترف والراحة والإنفاق الاستهلاكى البذخى، ثم أفاق على نضوب الآبار التى استنزفها باستهلاكه غير المنتج، حيث تتراجع ثقافة الإنتاج والعمل وتتجه الاستثمارات والعائدات إلى قطاعات خدمية وليست إنتاجية.
- يعبر "المرض الهولندى" عن التوسع فى استغلال هذه الموارد الطبيعية (معدنية – زراعية ..)، من جهة، وبين الانكماش فى مجال الصناعات التحويلية، من جهة أخرى. وهى العلاقة التى تفضى إلى مزيد من العوائد المالية وقليل من فرص العمل الوطنية وربما مزيد من استيراد قوى عاملة أجنبية تتمتع بمهارات خاصة ومطلوبة فى ظل انكماش تصدير المنتجات المحلية المصنّعة التى تفقد باطراد مزاياها النسبية.
- من الأمثلة التاريخية لذلك المرض أسبانيا فى القرن السابع عشر عندما هبطت عليها ثروات نتيجة اكتشاف واستغلال مناجم الذهب والنحاس من مستعمراتها فى قارة أمريكا اللاتينية، والمكسيك والنرويج وأذربيجان نتيجة لاكتشافات النفط أو الغاز فى أراضيها عبر عقود النصف الثانى من القرن العشرين، وهولندا، والدول العربية النفطية.

المصدر: ويكيبيديا، "المرض الهولندى"، الموسوعة الحرة، http://ar.wikipedia.org.

وفيما يخص **الفترة الثانية (١٩٨٢ – ١٩٩١)**، ورغم استمرار تبنّى سياسة الانفتاح الاقتصادى، إلا أن تلك الفترة شهدت تراجعاً فى معدلات نمو موارد النقد الأجنبى نتيجة الانخفاضات المتوالية فى الأسعار التى شهدتها سوق النفط العالمية منذ عام ١٩٨١ مع تباطؤ نمو الطلب العالمى على الطاقة. هذا بالإضافة إلى تراجع حجم المعونات الرسمية الوافدة من بعض الدول العربية فى أعقاب معاهدة السلام التى وقعتها مصر مع إسرائيل عام ١٩٧٩.

عانى الاقتصاد المصرى خلال تلك الفترة العديد من المشكلات الاقتصادية من بينها تنامى عجز الموازنة العامة للدولة كنسبة من الناتج المحلى الإجمالى ليفوق نسبة

الـ ٢٠%، نتيجة الزيادات المتتالية لجانب الإنفاق الحكومى مقارنة بالإيرادات الحكومية، مع تفاقم أزمة المديونية الخارجية. ونتيجة لذلك تم دعوة مصر إلى عقد اتفاق فى مايو ١٩٩١ مع الدول المكونة لنادى باريس[١٣]، أسفر عن إسقاط بعض من الديون الخارجية وجدولة الجزء المتبقّى، شريطة أن تنفذ مصر توصيات صندوق النقد الدولى والبنك الدولى فيما سُمِّى "برنامج الإصلاح الاقتصادى". ويمكن القول فى هذا السياق أن العديد من تلك المشكلات كانت نتاجاً لتبعات الإصابة بالمرض الهولندى خلال الفترة السابقة، بالإضافة إلى اعتياد المجتمع المصرى على سلوك استهلاكى لم يستطع تغييره مع انخفاض الموارد المالية الحقيقية المتاحة لديه.

وتأتى **الفترة الثالثة (١٩٩٢ – ١٩٩٧)** لتُعلن فى بدايتها عن بدء تبنّى برنامج الإصلاح الاقتصادى والتكيف الهيكلى، والذى استهدف إصلاح الاختلالات الرئيسية التى يعانى منها الاقتصاد الوطنى المتمثلة فى الميزان الخارجى (ميزان المدفوعات الدولية)، والميزان الداخلى (الموازنة العامة للدولة). هذا بالإضافة إلى إعادة هيكلة الاقتصاد الوطنى، للتحول من التدخل الحكومى فى النشاط الاقتصادى إلى تبنى آليات اقتصاد السوق. وقد شهدت تلك الفترة تنامى صافى تدفقات رؤوس الأموال الأجنبية الوافدة، والتى قُدرت عام ١٩٩٦/١٩٩٧ بحوالى ١,٢ مليار دولار أمريكى، وكان الجزء الأكبر منها تدفقات محفظة (Portfolio Investment) من جانب صناديق الاستثمار الأجنبية. انتهت تلك الفترة بحدوث الأزمة المالية الآسيوية فى سبتمبر ١٩٩٧.

وتشير الدراسة التى قام بإعدادها الدكتور "جودة عبد الخالق"[١٤] إلى أن تلك الفترة قد شهدت ارتفاع السعر النسبى للسلع المحلية بالمقارنة بسلع التجارة، وهى الظاهرة التى تُعَدُّ جوهر "المرض الهولندى" . ولكن على خلاف الظروف المُسببة للمرض الهولندى تقليديا، التى تتمثل فى حدوث طفرة فى حصيلة موارد النقد الأجنبى – كما حدث خلال فترة السبعينيات –فإن المسبب فى الحالة المصرية هو المكون الماكرو اقتصادى من "برنامج الإصلاح"، نتيجة تدفقات رؤوس الأموال من الخارج. ولعل أحد النتائج الرئيسية التى ترتبت على ذلك حدوث تصاعد خطير فى عبء الدين الداخلى بالتوازى مع تراكم الاحتياطيات الأجنبية. واقترن ذلك بتدهور الميزان التجارى رغم تحسن ميزان المدفوعات فى الوقت نفسه.

[13] نادى باريس الاقتصادى هو مجموعة غير رسمية من الممولين من ١٩ دولة من أغنى بلدان العالم، يقدم الخدمات المالية مثل اعادة جدولة الديون وتخفيف عبء الديون ، وإلغاء الديون على البلدان المدينة والدائنة. ويقوم صندوق النقد الدولى بتحديد أسماء تلك الدول بعد أن تكون الحلول البديلة قد فشلت.

[14] جودة عبد الخالق، "سياسات التثبيت والتكيف الهيكلى فى مصر: إصلاح اقتصادى أم مرض هولندى؟"، فى مهدى حافظ: تقييم سياسات التثبيت الاقتصادى والتكيف الهيكلى فى الأقطار العربية، الجمعية العربية للبحوث الاقتصادية، ص ص ٣٢١–٣٤٨.

واتسمت **الفترة الرابعة (١٩٩٨ – ٢٠٠٣)** بمعاناة الاقتصاد المصرى من أزمتى السيولة والركود. كانت الأزمة كما يُحللها الدكتور "محمود عبد الفضيل"[١٥] نتاجاً لأسباب عدة من بينها السلوك الإنفاقى للقطاع العائلى والذى اتسم للفئات عالية الدخل بالتوجه نحو أنشطة استهلاكية ذات "كثافة استيرادية عالية". إلى جانب سلوك قطاع الأعمال الخاص، والذى اتسم "بالمغالاة فى الاستثمار العقارى" مما أدّى إلى وجود مخزون عقارى كبير راكد غير قابل للتسويق. كذلك سياسة التجار والمورّدين الذين توسعوا فى شراء السلع المعمرة من بلدان جنوب شرق آسيا بعد انخفاض أسعارها بشدة، بشكل يفوق طاقة استيعاب السوق المصرية، مما أدى إلى تراكم مخزون سلعى كبير يصعب تسويقه.

أما **الفترة الأخيرة (٢٠٠٤ – ٢٠٠٧)**، فقد شهدت جهود إعادة إحياء برنامج الإصلاح الاقتصادى والتكيف الهيكلى، من خلال تبنّى خطى حثيثة لإصلاح وتطوير القطاع المالى، وبدء برنامج لإدارة الأصول والاستثمارات المملوكة للدولة، والارتقاء ببيئة الأعمال. وكان من نتائج تلك الجهود استقرار الاتجاه الصعودى لنمو الناتج المحلى الإجمالى، وتنامى تدفقات الاستثمار الأجنبى المباشر، مع انحسار الاستثمار الخاص المحلى كنسبة من إجمالى الاستثمارات المُنفذة لتسجل ٣٨,١% عام ٢٠٠٧/٢٠٠٦ مقارنة بحوالى ٥٣,٥% عام ٢٠٠٣/٢٠٠٢، كما يوضح الشكل رقم (٤).

شكل (٤)

الاقتصاد المصرى: تطور الهيكل النسبى للاستثمارات المُنفذة وفقاً لمصدرها خلال الفترة (٢٠٠٢/٢٠٠٢– ٢٠٠٧/٢٠٠٦)

المصدر: وزارة الاستثمار.

[١٥] محمود عبد الفضيل، "نحو تفسير جديد لأزمة السيولة والركود فى الاقتصاد المصرى"، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية بجامعة القاهرة، سلسلة أوراق بحثية، العدد ١١، ٢٠٠٠.

شهدت تلك الفترة كذلك تنامى النصيب النسبى للائتمان الممنوح للقطاع العائلى، ليرتفع من ٣,٣% كنسبة من إجمالى الائتمان المصرفى الممنوح خلال الفترة (١٩٨٢ – ١٩٩٠) فى المتوسط ويسجل ١٦,٩% فى ديسمبر ٢٠٠٧. وقد دعم ذلك اتجاه القطاع العائلى لاستخدام نظم التقسيط وبطاقات الائتمان لتعويض الأثر السلبى لانخفاض مستويات الدخول من جهة، واتجاه القطاع المصرفى لتسهيل القروض الممنوحة لذلك القطاع لتمويل الطلب على كثير من السلع الاستهلاكية، خاصة المعمرة منها (السيارات والأجهزة المنزلية) وبعض الأصول العقارية (المساكن على وجه التحديد).

٣. ٣ الحلقة المُفرغة لاتجاهات الأداء التنموى

من واقع التحليل السابق للأداء التنموى – ممثلاً بمؤشر التنمية البشرية وعلاقته بالنمو الاقتصادى –أشارت النتائج إلى أن المجتمع المصرى يعانى فى الوقت الحالى من وجود "حلقة مُفرغة" فى العلاقة بين المتغيرين. وبإلقاء الضوء على تطور أداء الاقتصاد المصرى – فى مُحاولة لتفسير النمو عبر الفترة الزمنية محل الدراسة، تبين أن الاقتصاد قد عانى من داء "المرض الهولندى" لفترات زمنية طويلة نسبياً. ورغم أن هذا المرض يتبع فى تحليله علم الاقتصاد، إلا أنه يصيب مختلف فئات المجتمع، ويؤصل لديها عادات إنتاجية واستهلاكية ونمط حياة يصعب بعد فترة التخلّى عنها.

فقد أصّل المرض الهولندى العديد من العادات الاستهلاكية سواء الخاصة بالقطاع العائلى أو القطاع الحكومى. وجدير بالذكر أن سياسة الانفتاح الاقتصادى التى تم انتهاجها فى فترة السبعينيات والثمانينيات كان هدفها الرئيسى زيادة القدرات الإنتاجية ونقل التكنولوجيا. إلا أن التطبيق الفعلى لتلك السياسة دعا العديد من الكتابات الاقتصادية إلى إطلاق عبارة "الانفتاح الاقتصادى الاستهلاكى" على تلك الفترة بدلاً من كونها "انفتاح اقتصادى إنتاجى".

وفى هذا السياق أشارت دراسة سابقة[16] فى تحليلها لنمط الإنفاق الاستهلاكى فى المجتمع المصرى خلال الفترة (١٩٨٢/١٩٨١ – ٢٠٠٥/٢٠٠٤) إلى الآتى:

- قوة تأثير العادات الاستهلاكية لدى المجتمع المصرى على مستوى الإنفاق الاستهلاكى. ومن ثم لا يؤدّى تغير مستوى الناتج (الدخل) بالضرورة إلى تغير مستوى الإنفاق الاستهلاكى العائلى فى نفس الاتجاه نفسه. وهو الأمر الذى يؤيد "أثر المشاهدة" فى دالة الاستهلاك التى قدمها الأستاذ "جيمس ديزنبرى".[17]

[16] رشا مصطفى عوض، "تحليل العلاقة بين الاقتصاد العينى والاقتصاد المالى مع التطبيق على حالة الاقتصاد المصرى"، المركز الدولى للدراسات المستقبلية والإستراتيجية، سلسلة قضايا، السنة الثانية، العدد ١٨، القاهرة، يونيو ٢٠٠٦.

[17] قام الأستاذ "**جيمس ديزنبرى**" (James S. Duesenberry) فى مؤلفه "الدخل، الادخار ونظرية السلوك الاستهلاكى" عام ١٩٤٩ (Income, Saving and the Theory of Consumer Behavior, 1949) باقتراح دالة استهلاك تأخذ فى اعتبارها "عادات" أو "مستوى معيشة" المستهلكين، على عكس ما تألفه التحليلات

- اتجاه القطاع العائلى لتمويل إنفاقه الاستهلاكى خلال بعض السنوات من خلال المدخرات السالبة أو الائتمان المصرفى، حيث سجل الميل الحدى للاستهلاك العائلى قيماً أعلى من الواحد الصحيح (سالبة) فى بعض السنوات (١٩٩٢/١٩٩٣ - ١٩٩٣/١٩٩٤).
- قيام السلطات الحكومية - لأغراض تنشيط الأداء الاقتصادى -بزيادة معدلات الإنفاق العام الاستهلاكى لمواجهة الارتفاع فى مستويات المخزون.

هذا إلى جانب تأثر المجتمع المصرى بنوع أخر من "أثر المُشاهدة"، وهو التداخل بين الاختيارات والتفضيلات حيث يتم دائما المفاضلة بين ما هو متاح لديه الآن وما يتمتع به الآخرون. وبذلك تنمو الرغبة الاستهلاكية وتتسع لتشمل ذلك ما هو متاح لدى باقى أفراد المجتمع المحلى، أو حتى المجتمعات فى دول أخرى من خلال "أثر المشاهدة والتقليد". الأمر الذى انعكس سلباً على ثقافة الادخار -إلى جانب ضعف القنوات الادخارية المحفزة بما تتيحه من عائد- ودعَّم عادات الاكتناز سواء كان فى مشغولات ذهبية أو عقارات وأراض. وفى مقارنة مع بعض الدول والاقتصادات الناهضة، يمكن القول بأن معدلات الادخار السائدة فى المجتمع المصرى متباعدة لدرجة كبيرة اقتصادات كانت ضمن مجموعة الدول النامية فى منتصف السبعينيات، وأصبحت ضمن الاقتصادات الناهضة فى الوقت الراهن، كما يعكس الجدول رقم (٣).

جدول (٣)

تطور معدلات الادخار المحلى كنسبة من الناتج المحلى الإجمالى فى مصر مقارنة ببعض الدول خلال الفترة (١٩٨٠-٢٠٠٣)

(%)

الدولة	١٩٨٠	١٩٩٠	٢٠٠٣
كوريا الجنوبية	٣٣	٣٥	٣٢
سنغافورة	٣٨	٤٣	٤٧
هونج كونج	٣٤	٣٥	٣٣
الصين	٣٥	٣٨	٤٧
مصر	١٥	١٦	١٥

المصدر: البنك الدولى، مؤشرات التنمية الدولية، فى ابراهيم العيسوى، الاقتصاد المصرى فى ثلاثين عاماً: تحليل التطورات الاقتصادية الكلية منذ عام ١٩٧٤ وبيان تداعياتها الاجتماعية مع تصور لنموذج تنموى بديل، (القاهرة: المكتبة الأكاديمية، ٢٠٠٧)، الطبعة الأولى.

وفى المقابل أثر المرض الهولندى على السلوك الاستثمارى، فمن جهة لم يشهد الاقتصاد المصرى تغيراً فى هيكله الانتاجى تجاه القطاعات ذات القيمة المضافة الأعلى، وأسرف القطاع الخاص فى إنتاج السلع غير القابلة للتداول، أو السلع

السابقة من أن انخفاض مستوى الدخل يؤدى إلى انخفاض الإنفاق الاستهلاكى. ذلك أنه طالما اعتاد المستهلك على "نمط استهلاكى"، يكون من الصعب التخلص منه. وعليه، فقد اقترح دالة انحدار خطية لتقدير قيمة الإنفاق الاستهلاكى على كل من الحد الثابت، قيمة الدخل/الناتج، وأعلى قيمة استهلاك تحققت خلال فترة الدراسة.

الاستهلاكية للسوق المحلّى. ومن جهة أخرى تأثرت الإمكانات الاستثمارية بضعف معدلات الادخار المحلّى التى تحد – لدرجة ما – حجم الائتمان الممنوح من القطاع المصرفى. هذا إلى جانب تآكل الميزة التنافسية للسلع المحلية فى كل من السوق المحلّى والأسواق الخارجية.

انعكس ذلك كله – وتأثر به أيضاً – مستويات الدخول السائدة. تلك هى عليه "**الحلقة المُفرغة للفقر**" (The Vicious Circle of Poverty) التى صاغها الأستاذ "**راجنر نركسيه**" (Ragner Nurkse, 1953) الاقتصادى النرويجى، والتى قد تدفع بالدولة الآخذة فى النمو بأن تظل فى المرحلة نفسها على منحنى النمو والتنمية الاقتصادية،[18] كما يصورها الشكل رقم (٥). ويتمثل حجر الزاوية لكسر تلك الحلقة وفقاً لأطروحة "نركسيه" فى توجيه الاستثمارات بنمط يسمح بنمو معدلات الإنتاجية وخلق قيمة مُضافة أعلى.

شكل (٥)

الحلقة المفرغة لفقر الدول الآخذة فى النمو وفقاً للاقتصادى "راجنر نركسيه"

المصدر: قام الباحث بتطوير الشكل التوضيحى، فى ضوء ما ورد فى المصدر التالى:
Perälä, Maiju, "Looking at the Other Side of the Coin: The Relationship between Classical Growth and Early Development Theories", World Institute for Development Economics Research, Discussion Paper no. 2003/38, April 2003.

يرتبط الأمر كذلك بإعلاء ثقافة الادخار وترشيد الاستهلاك، والتفكير فى الفرص الاستثمارية من منظور تنموى، إلى جانب الارتقاء بالمهارات والقدرات وجودة المستوى التعليمى، وتحسين مستوى الكفاءة المؤسسية. على أن ذلك لا يتحقق فقط من خلال تبنّى حزمة من السياسات الاقتصادية والاجتماعية، ولكن يجب أن يواكب ذلك تغيير فى أنماط الاستهلاك والاستثمار من منظور مجتمعى، الأمر الذى يؤيد أهمية تغيير المنظومة الثقافية التى تغذى أسلوب معيشة كافة الفاعلين فى المجتمع من قطاع خاص وعائلى، وحكومة.

[18] Perälä, Maiju, "Looking at the Other Side of the Coin: The Relationship between Classical Growth and Early Development Theories", World Institute for Development Economics Research, Discussion Paper no. 2003/38, April 2003, http://www.wider.unu.edu/publications/dps/dps2003/dp2003-38.pdf, pp. 18-19.